



قاسم حسين

kassim.hussain@alwasatnews.com

أخيراً... اقتراح برغبة

□ أخيراً أقرّ غالبية أعضاء مجلس النواب اقتراحاً برغبةً بصفةٍ مستعجلة، يلزم الحكومة بتعيين مدراء تنفيذيين بحرينيين بدلاً من الأجانب في الجهات الحكومية. بعدما أقرّ غالبية النواب الاقتراح المذكور النادر جداً، اتفقوا على رفعه إلى الحكومة، ويتمنى الجميع أن تأخذ به الحكومة وتطبقه، لما فيه من خير وفائدة ومصصلحة عامة، للوطن والمواطن.

البعض أبدي تفاؤلاً حذراً، فقد نطق النواب أخيراً برغبةٍ أخرى تتجاوز رغباتهم ومصالحهم الشخصية، للمطالبة برغبةٍ تخص جزءاً آخر من المواطنين. بينما قال آخرون إن الحكومة لن تعطي النواب وجهاً، ولن تكثر باقتراحهم، كما لم تكثر باقتراحاتهم الأخرى طوال السنوات الثلاث الماضية، ولسان حالها يقول: ماذا ستفعلون؟ وهي تدري بواقع المجلس الذي لا يكاد يتفق أعضاؤه على أمر جامع، بينما انشغلوا في الفترة الماضية في نقاشات جانبية وخلافات شخصية، وتبادل اتهامات ورفع شكاوى متبادلة ضد بعضهم بعضاً.

عموماً، قضية توظيف البحرينيين وإعطائه الأولوية في فرص العمل يجمع عليها كل البحرينيين، وكانت سياسةً معتمدةً رسمياً منذ عقود، تحت بند «البحرنة». لكن في السنوات الأخيرة بدأ أن هناك توجهاً واضحاً بالتخلي عن هذه السياسة، والتخفف من التزاماتها، بتبريرات ودواع لا تتفق مع المصلحة العامة، وإنما هي انعكاسات لإملاءات النيوليبرالية المتوحشة، من أجل إرضاء الشركات والتجار حيناً، وإرضاء الشركات الأجنبية واستقطاب الاستثمارات الخارجية أحياناً أخرى. إن كل بلدٍ في العالم يعطي الأولوية لحل مشكلة البطالة في أراضيه، وتوظيف أبنائه وخريجيه، باعتبار العنصر البشري رأس المال الوطن، والاستثمار الأمثل الذي تتباهى به الأمم، ولا يلجأ إلى الأيدي الأجنبية إلا في حال وجود نقص محلي.

لن نجد بلداً حقق نهضةً علميةً أو صحيةً أو تعليميةً أو حضاريةً بالاعتماد فقط على الاستيراد. ولن نجد بلداً حقق نمواً اقتصادياً أو نهضةً عمرانيةً بالاعتماد فقط على الأيدي الأجنبية، بعيداً عن مساهمة ابن البلد، وخصوصاً عندما يتوافر بكثرة، وفي مختلف التخصصات، ومع ذلك يتم تفضيل الأجنبي عليه.

لن يراهن أحدٌ على تأثير المجلس، أو استجابة الحكومة للاقتراحات برغبته، ومع ذلك سيظل مثل هذا المطلب مطلباً عاماً لدى كل البحرينيين، فليس هناك من يعارض تعيين مدراء تنفيذيين في الوزارات أو المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية، وخصوصاً حين يتوافر البديل الجاهز والمؤهل. وهو أمرٌ مؤكدٌ بعد مسيرة تعليمية تقارب المئة عام، جعلت نسبة الأمية في البحرين من أدنى النسب في العالم العربي؛ فضلاً عن الأعداد التي تتخرّج بالمئات سنوياً، من مختلف الجامعات الوطنية والعربية والأجنبية، وفي مختلف التخصصات العلمية والإدارية. وكثير من هؤلاء يصطدمون بواقع التوظيف الذي يرحج جانب الأجنبي، ويفضله على المواطن البحريني، حتى أصبح البعض يجاهر بالإعلان عن وظائف داخل البحرين، بشرط ألا يكون المتقدم للوظيفة بحرينياً!

ليت الأمر مقتصرٌ على مناصب المديرين التنفيذيين في الجهاز الحكومي، لكن الخرق في مختلف القطاعات اتسع على الرافق، حتى انخفضت نسبة مساهمة البحرينيين في سوق العمل عن 20 في المئة، بينما كانت قبل 3 عقود تقارب الثمانين. وبدل أن نعلن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات مثل التعليم والصحة، مازلنا نستقدم المدرسين والمدرسات من الخارج، ونقي على خريجينا عاطلين عن العمل لسنوات، ومازلنا نوظف الأطباء والمرضين من الخارج، بينما نخلق مختلف أنواع العقبات أمام توظيف الخريجين البحرينيين.

وسّعوا دائرة الرؤية، فالأقترح

برغبةٍ يجب ألا يقتصر على طلب

توظيف المديرين التنفيذيين،

وإنما يشمل كافة الخريجين

والكوادر المؤهلين.



للمزيد من المقالات السياسية

مارتن شيكريلي الذي كان رئيساً لشركة «فارماكويتيكال». وبعد أن كان يسخر من المعارضين على زيادة السعر 5000 في المئة، ويعتبرهم حمقى، بثّ مقطوعاً مصوراً على اليوتيوب قبل أيام وبعد أن أعلن أولئك الطلاب السنة مُنجزهم قال فيه: «هؤلاء الطلاب الاستراليون دليل على أنّ اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيحل مشاكل المعاناة البشرية من خلال العلم والتكنولوجيا».

ثم أضاف «يجب علينا أن نهني هؤلاء الطلاب باهتمامهم بالكيمياء، وأنا متحمس جداً بشأن ما سيأتي في هذا القرن الحادي والعشرين الذي يركز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات». بالطبع هذا موقف غريب فعلاً من الرجل! هل لأنه لم يعد على رأس الشركة السابقة، أم أنه راجع قناعاته والموقف من تلك الزيادة الجشعة! لا نعلم، لكن الأمر فيه نظر وتأمّل.

الحقيقة أنّ الكثير من شركات الدواء العالمية لا تقل «توحشاً» عن شركات السلاح التي تشحن الساحات بالذم. هي تريد أن تربح وتربح وتضاعف من أموالها ما أمكن. تلك الأموال الطائلة والمؤثرة في الاقصادات العالمية. والجميع يتذكر أنه وقبل شهر تقريباً من الآن تراجعَت الأسهم الأوروبية بعد أن تأثرت بهبوط شركات صناعة الأدوية حينما هُذمت من الكونغرس الأميركي بضرورة فتح تحقيق معها من قبل هيئات مكافحة الاحتكار بشأن تلاعبها بالأسعار.

المرة يتساءل: ترى ما هي علاقة حجم إنفاق شركة «فايزر» الأميركية الفعلية وبين قيمتها السوقية التي بلغت قبل عامين 203 مليارات دولار، وكيف راكمت أصولاً بلغت 172 مليار دولار إن لم تكن مبيعاتها زادت على الـ 56 مليار دولار في عام واحد، الله يعلم كيف كان الربح فيها وما هو مقداره. أيضاً وعبر التساؤل ذاته: ما هي حقيقة إنفاق شركة «نوفارتس» للأدوية على عملية التصنيع الفعلية، وبين قيمتها البالغة 227 مليار دولار، وكيف صنعت لنفسها أصولاً بحجم 126 مليار دولار!

هذا الأمر ينسحب على «سانوفي» الفرنسية و«روش» السويسرية و«ميرك» الأميركية و«جلاسكو» البريطانية و«أسترازينكا» الاسترالية والتي يبلغ مجموع أصولها 430 مليار دولار، ومبيعاتها إلى 203 مليارات دولار قبل سنتين.

الملفت في الأمر أن الزيادات التي تحصل في الأدوية التي تزيد على الثمانية آلاف نوع، لا تكون إلا في الأصناف المتعلقة بالأمراض المعدية، كالسرطانات والصرع والإيدز، وغيرها من الأدوية، والتي يبنتل بها الملايين من البشر! وهو أعلى درجات الأناية والاستغلال.

هذه الشركات التي تستثري من لحوم الفقراء والبسطاء الممدّدين على وجه هذه الأرض، تتحمّل وزر الجانب المخفي من عمليات «الإفكار» وابتزاز المرضى في حياتهم، وكأنهم أسرى في سجونها تجهز عليهم. وهي بذلك تقوم بجرم بين، تستحق المحاسبة عليه وخصوصاً أنه متعلق بأرواح البشر في صورتهم الأضعف.



للمزيد من المقالات السياسية

من المسؤول عن حال الخدمات الصحية؟



سوسن دهنيم

sawsan.dahneem@alwasatnews.com

□ قبل يومين نشرت وزيرة الصحة وعضو مجلس الشورى السابقة الدكتورة ندى حافظ أسفاً على أحد مواقع التواصل الاجتماعي، تندب فيه الحال التي وصلت إليها وزارة الصحة التي تخلو من كبار الكوادر البحرينية، ولاقي انتشاراً واسعاً بعد أن نشرت «الوسط» خبراً عنه.

ليس جديداً علينا موضوع تردّي الخدمات الطبية في البحرين في الآونة الأخيرة. وليس سرّاً حديث الجميع عن عزوف الأطباء والاستشاريين والكوادر الطبية ذات الخبرة الطويلة عن العمل في وزارة الصحة، واتجاهها إلى العمل في القطاع الخاص، عيادات ومستشفيات ومراكز طبية. ولا يعد ضرباً من التجنّي قولنا إن الوضع هذا بدا جلياً بعد أحداث فبراير 2011، حين فُصل من فصل من العاملين في هذا القطاع المهم، وأجبر آخرون على التقاعد، في حين مايزال بعضهم في المعتقل.

فضلاً عن وجود عدد ليس بالقليل من خريجي التمريض والمسعفين واختصاصيي العلاج الطبيعي، مازالوا ينتظرون دورهم للتوظيف في وزارة الصحة، في حين أن الوزارة تستقدم القوى العاملة الأجنبية لتوظيفها في شتى المجالات الصحية، فتأخذ مكان الخريج البحريني الذي لا يقل كفاءةً عنه، إن هو حصل على فرصته المناسبة.

لا يبدو الأمر سياسياً بقدر ما هو إجحافٌ بحقوق هؤلاء. فلا العائد المادي الذي يحصلون عليه فيجهم حقوقهم، ويتناسب وحجم جهودهم التي يقدمونها

لخدمة المرضى على اختلاف جنسياتهم التي لا ينظر إليها الطبيب حين معاينة مريض ما، لاعتبارات مهنية وإنسانية يراعيها جيداً. ولا يحصل على التقدير والمكانة التي يستحق حسب مجهوده وخبرته ودراسته. واليوم صار التدريب والتأهيل ضمن هذه المحببات التي تعيق عمله، وتجعله يفكر ملياً في أمر بقائه في الوزارة أو اتجاهه إلى القطاع الخاص الذي قد يحقق له بعض ما لم يستطع القطاع العام تقديمه.

هذه الحاجات التي يشعر بها العامل في القطاع الصحي، وهذه الأفكار التي تعتريه، ليست طمعاً ولا نوعاً من الخيال، لكنها حقوق مشروعة تتوفر لأقران في الدول الأخرى سواء الخليجية أو العالمية. وهي أمور يطالب بها أي عامل أو موظف في كل المجالات: أن تكون مقدراً في وظيفته، وأن تحصل على التدريب اللازم بناءً على حقه فيه لا صلتك بمسئول ما، وأن تتقاضى أجراً يتناسب مع جهدك الكبير الذي تقدّمه حباً في وظيفتك وإخلاصاً لها. وأن تجد مستحققاتك المالية تصرف من دون تأخير أو تسويق، كمخصصات العمل الإضافي والنوبات وغيرها.

اليوم يضطر المريض إلى زيارة القطاع الخاص، ودفع رسوم ربما هو في أمس الحاجة إليها؛ لأنه يريد أن يأخذ رأي طبيب استشاري حرم عليه العمل في المستشفيات الحكومية، فيما تسعى المستشفيات الخاصة للاستفادة من خبرته. ويضطر مريض آخر إلى تحمل طول مدة العلاج، وطول فترة انتظار المواعيد في المستشفيات الحكومية؛ لأنه لا يملك ثمن الاستشارة الطبية في العيادات أو المستشفيات، وما سيليه من مصاريف متعلقة بالأشعة والفحوصات والأدوية.

كل هذا سبق وأن حذر منه الأطباء والاستشاريون أنفسهم، وسبق أن توقّعوا ما سيحدث وصرّحوا به للصحافة وشتى وسائل الإعلام... ولكن أحداً لم وربما لن يسمع.



للمزيد من المقالات السياسية

رَبِّ بَخِيلٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ جَوَادٌ



جاسم الموالي

كاتب بحريني

وتطوير القوى العاملة في البحرين. حينها، همس في أذني أشيب بحريني كان يجلس بجاني قائلاً: «كنت أنا أحد ضحاياها، وقد حاول جاداً منعي من التطور، وحرمني الكثير من فرص التدريب والترقية، كما فعل هذا مع الكثيرين غيري من الموظفين في تلك الشركة، حتى بات يعرف بهذه الفضيلة!».

المشكلة عند هذين المُديرين -وعندي وعندك- أننا غالباً ما نقول ما لا نفعل. في الأعم الأغلب إذا استمعت لمتحدث فإنك تأخذ انطباعاً ممتازاً عنه؛ عن صدقيته، عن عدالته، عن ديمقراطيته، وعن كنوز الخير والمحبة الذي يحويها بين جوانحه. بيّد أن الفرق بين القول والفعل عند غالبية الناس كبير.

قال تعالى: «... لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ».

ويقول المصطفي (ص): «مَنْ أَصَغَى إِلَى نَاطِقٍ فَقَدْ عَبَدَهُ؛ فَإِنْ كَانَ النَّاطِقَ عَنِ اللَّهِ؛ فَقَدْ عَبَدَ اللَّهَ، وَإِنْ كَانَ النَّاطِقَ عَنِ إِبْلِيسَ؛ فَقَدْ عَبَدَ إِبْلِيسَ». ذلك لأنك -وكما أسلفنا- تتأثر كثيراً بما يقول من تستمع إليه، وتتصور أنه قد يسّر نتيجة ما يقول، وإن كان في واقعه وحقيقته شيطاناً مريداً، فحذارٍ من الإصغاء للفاسدِين.

وفي الحياة كثيراً ما تسمع عن بخيل يزعمُ أنه جواد، ولنيم يُعدُّ نفسه كريماً، وسارقٌ يدعي محاربة الفساد وينادي بالشفافية، وظالمٌ يسهب في الحديث عن العدالة.

«وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ». أيها القارئ الكريم، تأمل: فروع الطاغية يقول عن نبي -معصوم ومن أولي العزم من الرسل- إن هذا النبي جاء ليُفسد في الأرض، ما يعني أنه هو المُصلح وموسى هو المُفسد.

وقال أبو العلاء المعري:
وقال السُّها للشمس أنت كسيفة
وقال الدجى للبدر وجهك حائل
والسُّها كوكبٌ صَغِيرٌ خَفِيَ النُّوء.
وقديماً قيل إن هداية الغير فرع الاهتداء.

وطبيعة الاختلاف الشاسع بين القول والفعل، طبيعة مترسّخة في نفوس الناس جميعاً إلا من رَجَمَ ربي. يقول الإمام الحسين (ع): «الناس عبید الدنيا، والدين لعق على ألسنتهم، يحوطونه ما درت معانثهم، فإذا مَحْصُوا بالبلاء، قل الديانون».

ولهذه الظاهرة -الفرق الشاسع بين القول والفعل- آثارٌ ضارةٌ كثيرة، على الفرد والمجتمع.

وقد تسأل أيها القارئ الكريم: هل لهذا المرض من علاج؟ وهل تختلف هذه الرزية من مجتمع لآخر؟ وهل للتعليم والثقافة أثرٌ في انتشارها في المجتمع؟ وهل عالجتها الديانات السماوية والحضارات الدنيوية؟ وهل هناك فَرْقٌ إحصائي يُعْتَدُّ به (Statistical Significance) بين المجتمعات المُتَدَيِّنَة وغيرها في هذا السلوك المشين؟ وهل نحن اليوم أحسن حالاً من أسلافنا -في هذه الرذيلة- أم أن العكس هو الصحيح؟ وهل يأتي يوم تختفي هذه العائبة من حياة البشر؟

هذه وغيرها من الأسئلة، أتركها للقراء الكرام، للحوار بشأنها. أرجو أن يُشهم هذا المقال في تحسّن -ولو بسيط- في هذا الصدد في نفسي وعند القارئ الكريم، جعلنا الله وإياكم من يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وهو ولي التوفيق.